

دليل برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

أكتوبر 2006

مقدمة

تلامس هذه الوثيقة مقارنة تجعل من التنمية البشرية بالوسط الحضري و الشبه الحضري توجها استراتيجيا و مفهوما للتصدي للفقر و الإقصاء الاجتماعي، و قد فرض هذا الاختيار التحولات الديموغرافية و الترابية التي تشهدها البلاد و ضرورة مواجهة التحديات السوسيو اقتصادية للمدن المنبثقة عن التطور السريع للسكان الحضرية مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات اجتماعية و اقتصادية و عمرانية و بيئية.

و تهدف هذه المقاربة، إضافة إلى التصدي للفقر و الإقصاء الاجتماعي، إلى إرساء إطار يعالج الظروف المعيشية للمجموعات و الأفراد، ومدى أهليتهم بأن يكونوا جديرين بنعتهم بالمشاركين النشيطين ذوو مصداقية، إضافة إلى الاعتراف بمساهماتهم و بمؤهلاتهم المتطورة.

و تمثل هذه المقاربة إشارة قوية و جهت إلى الفاعلين المحليين و ذلك، من خلال إرساء إطار مؤسساتي يسمح بتأمين بخلق تراضي بين الجميع و تطوير شراكات قصد تنفيذ مشاريع تسعى إلى تأهيل الأحياء التي تعاني من الهشاشة، و صيانة التجهيزات الاجتماعية و التأطير الاجتماعي للسكان المعوزين.

وتروم هذه المقاربة الارتقاء بالعقليات و السماح لكل الفاعلين المحليين من خلال المشاركة في القرارات، وفي هذا الصدد يتوجب على كل عمالة وإقليم السماح للفاعلين الآخرين- المصالح الخارجية للدولة، الجماعات المحلية، المنتخبون و الجمعيات- بالمساهمة فعليا في اتخاذ القرارات و المشاركة في إعداد كل المشاريع التي تدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

يتمحور إعداد هذه الوثيقة حول عدد من المواضيع التي من شأنها المساعدة على رصد البرامج المرتبطة بالمبادرة و تأمين برمجة سليمة و منسقة لمختلف المشاريع و المساهمة الفعلية للفاعلين المحليين.

إن هذه الوثيقة تحتوي على الآليات الضرورية لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري و الشبه الحضري. كما تمنح إطارا منهجيا سيساعد الفاعلين المعنيين على الإعداد لبرامجهم و تحديد الحاجيات و تنفيذ المشاريع الهادفة إلى تحقيق التنمية البشرية على مستوى الأحياء المستهدفة. ويمكن اغناء هذه الوثيقة، في ما بعد، بالتجارب خلال مراحل إعداد و تنفيذ وكذا تتبع و تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري.

إن تنفيذ المبادرة مرتبط تمام الارتباط بتبني منهجية جديدة في الإعداد، وتحديد الحاجيات والتخطيط وتدبير البرامج، حيث تشغل التنمية البشرية -خصوصا محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي- حيزا مهما.

لهذا فالمبادرة يجب أن تعتمد مقاربة جديدة ومنهجية عمل تجمع بين الطموح والواقعية والفاعلية، تترجم إلى برامج عملية محددة ومندمجة.

و يدخل ضمن الشركاء في هذا المشروع مختلف المصالح الخارجية للدولة، السلطات العمومية، المنتخبين، الفاعلين بالنسيج الجمعي، المنظمات الغير الحكومية الوطنية والدولية و الصناديق المانحة الخارجية وبالأخص ساكنة الأحياء المستهدفة.

مثل هذه المنهجية لا يمكن أن تحقق النجاح المتوخى منها دون المشاركة الفعلية لولاة وعمال الجهات والأقاليم المعنية، مما يبين أهمية انخراط جميع الفاعلين لضمان تنمية بشرية للسكان المعوزة بتمكينها من الولوج الفعلي للخدمات الاجتماعية الأساسية ولفرص الدخل و التشغيل.

استهداف البرنامج الحضري

تتمثل المعضلة الاجتماعية في الوسط الحضري والشبه الحضري في تمركز الساكنة وارتفاع الأنشطة في المدن المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، مع ما تحمله من نتائج إجتماعية وإقتصادية وعمرانية وبيئية. وكذا ارتفاع نسبة التمدين الذي تجاوز 42% في سنة 1982 و 51 % سنة 1994 و 55% سنة 2004 ، وهو يتوجه نحو الارتفاع في السنوات المقبلة.

هذا التطور إلى الاهتمام بالتأثيرات المباشرة التي سيخلفها على المستوى الاجتماعي والإقتصادي، حيث سيواجه التطور الإقتصادي والإجتماعي تحدي المنافسة التي يفرضها انفتاح الأسواق في إطار العولمة، من جهة، ومن جهة أخرى تلبية متطلبات الساكنة الحضرية التي تنوق إلى حياة أفضل مما يجعل حاجياتها الاجتماعية ترتفع باستمرار.

إن التطور الحضري للبلاد أدى إلى إختلالات بين مختلف الجهات على مستوى البيئات الأساسية والنقص الحاصل بخصوص التجهيزات والخدمات الاجتماعية، وكذا تأطير ومواكبة الساكنة. كما أن التطور العمراني الكبير جعل المدن تعاني من مشاكل التنمية والبيئية و مستقبل المجتمع، حيث تعتبر أماكن للتجمع الكفاءات ولكن أيضا تتعرض للأخطار السوسيوإقتصادية.

فمن خلال معطيات المندوبية السامية للتخطيط إرتفع معدل الفقر بالوسط الحضري سنة 2004 إلى 7,9 % بالمتوسط ويصل إلى أقصى معدلاته في هوامش المدن حيث يبلغ 14,3% بالمتوسط. هذا ما جعل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تستهدف بالخصوص جيوب الفقر بالوسط الحضري والشبه الحضري.

هذه الأسباب مجتمعة، جعلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوخى تقوية السياسات الاجتماعية التي لها وقع مباشر على المواطنين وذلك لتفادي سقوط الفئات الاجتماعية المعوزة بالوسط الحضري في وضعية الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي الكبير، وتمكين هذه الفئات من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية وكذا تطوير ميكانزمات وآليات التأطير ومواكبة الاجتماعية للساكنة.

لقد تم تحديد 250 حيا مستهدفا التي أشار إليها الخطاب الملكي، من طرف أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إعتقادا على معايير موضوعية ومعترف بها من طرف كافة الفاعلين المنخرطين في المشروع الملكي، و ذلك بهدف إستغلال عقلائي وفعال للوسائل المتوفرة وتحقيق الشفافية خلال عملية الإختيار. وقد تم الإعتماد على المعايير التالية حسب درجة أهميتها في إختيار الأحياء المستهدفة :

- معدل البطالة
- حجم الساكنة المستهدفة
- وجود وحجم السكن العشوائي
- الخصائص في البنيات والخدمات العمومية الأساسية
- التكامل مع البرامج التنموية المحلية المبرمجة أو في طور البرمجة (دور الرافعة)
- المساهمة المالية للشركاء خصوصا الجماعات المحلية

قررت حكومة المغرب الإعتماد في إختيار الأحياء المستهدفة على مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تترجم تعقد النسيج الحضري وكذا تعدد عوامل الفقر والإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري والشبه الحضري، هذه المؤشرات المعتمدة يجب أن تعرض بشكل مفصل لتبرير إختيار حي دون آخر.

فيفضل خريطة الفقر التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، يتوفر المغرب على معطيات دقيقة وموضوعية للتوزيع الجغرافي للفقر والإقصاء الاجتماعي على مستوى التراب الوطني وخصوصا بالوسط الحضري من خلال معدل الفقر ومؤشر التنمية البشرية.

كما أن الخرائط والمعطيات الواردة في تقرير "الفقر، التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية بالمغرب" المنشور في دسمبر 2005 من طرف المندوبية السامية للتخطيط، يشكل خريطة عامة ستمكن من تحديد مواقع الفقر داخل الجماعات والدوائر ومختلف المراكز الحضرية بالمملكة. كما يمكن الحصول على معطيات إضافية من المندوبية السامية للتخطيط بغية تطعيم لوائح الإستهداف وتبرير أسباب إختيار الأحياء.

وتجدر الإشارة إلى أهمية العلاقة بين تحديد مواقع الفقر و إنتشار السكن العشوائي (مدن الصفيح، أحياء غير منظمة، المدن القديمة والمساكن المهددة بالسقوط) الذي سيساعد على توجيه عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالنظر إلى أن غالبية هذه العمليات تستهدف القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري.

الصفحة	فهرس
	- المحور الأول : أجهزة الحكامة وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري الأجهزة والمؤسسات تقديم للعمليات بالوسط الحضري
	- المحور الثاني : تحضير المبادرة المحلية للتنمية البشرية 1 مرحلة الإعداد 2 التشخيص التشاركي 3 اللجوء إلى الأنشطة الميسرة 4 إقتراح المشاريع 5 تقييم مقترحات المشاريع 6 إعداد و إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية
	- المحور الثالث : إعداد و تنفيذ المبادرة المحلية للتنمية البشرية 1 صاحب المشروع 2 تنفيذ المشاريع 3 صرف الأموال وتقويت المشاريع 4 محاسبة المشاريع 5 تتبع تنفيذ المشاريع 6 الإفتحاص البعدي
	- الملحق 1 : جدول إعداد برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية
	- الملحق 2 : نموذج مونغرافية الحي
	- الملحق 3 : دليل التشخيص التشاركي
	- الملحق 4 : نموذج إقتراح المشاريع
	- الملحق 5 : إقتراح قواعد عمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية و اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية
	- الملحق 6 : إستمارة بيئية
	- الملحق 7 : إستمارة إجتماعية

المحور الأول : أجهزة الحكامة وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري

يقدم الباب الحالي منهجية إنجاز المشاريع المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسطين الحضري و الشبه الحضري و ذلك في إطار مؤسساتي جديد ذي علاقة بالمشاركة و التنسيق و التتبع و التقييم، مما يتطلب إرساء التوجهات في مجال التخطيط و البرمجة و كذا قواعد تسيير التنسيق المؤسساتي و التتبع و التقييم على قدر من الوضوح وذلك في مسعى تنفيذها مباشرة على صعيد العمالة أو الإقليم.

و قد تم اقتراح آليات، من خلال هذه المنهجية، للنهوض بالمشاركة في المدن و الأحياء المستهدفة. و هكذا، ستسمح هذه المشاركة بـ:

- من جهة تعبئة كافة الفاعلين المؤسساتيين و الاجتماعيين الذين هم على استعداد أن يعملوا جماعيا فوق مجالات ترابية تنسم بالعديد من النقائص الحضرية (مرافق عمومية و حضرية أساسية، بطالة جد منتشرة، على آخره...) و إحباطات متراكمة (انعدام الأمن و عنف حضري و الحذر و الاكتئاب إلى آخره...).
- ومن جهة أخرى إعادة الاعتبار للاندماج الاجتماعي بالمدن المغربية الذي يركز على مقارنة للتنمية البشرية لفائدة المجموعات التي تعاني من الفقر و الهشاشة.

أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تتمثل الأجهزة المتدخلة في تدبير البرنامج الحضري للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في:

- على مستوى الإقليم أو العمالة:
- اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية
- قسم العمل الاجتماعي.

- على مستوى الدائرة أو الجماعة الحضرية:
- اللجنة المحلية للتنمية البشرية
- فريق تنشيط الحي.

وتتحدد مهامها على الشكل التالي:

1- اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

تقوم هذه اللجنة بتنسيق برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع البرامج القطاعية و الجماعية الأخرى المبرمجة أو التي هي في طور البرمجة على مستوى التجمعات الحضرية. كما يقوم بالتأكد من توافقها مع المعايير المحددة على الصعيد الوطني ثم بالمصادقة النهائية على برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بكل حي مستهدف. كما تقوم اللجنة بتحديد الموارد المالية المرصودة لفائدة برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية و تحضر كذلك الاتفاقيات و العقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية و حاملي المشاريع الذين يتم إعتبارهم كصاحب المشروع، و أخيرا تتكلف اللجنة بتتبع و تقييم وقع برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية على صعيد العمالة أو الإقليم. كما تضمن الشفافية عن طريق إخبار كافة الأطراف بمراحل ومعايير إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، ويخبرها كذلك بالموارد المالية المرصودة والاتفاقيات والشراقات التي يتم إبرامها.

الاختصاصات	التركيبة: 3/1 من المنتخبين، 3/1 من ممثلي الجمعيات، 3/1 من ممثلي مصالح الدولة أو موظفي الإقليم = 15 عضوا على الأكثر
- المصادقة على انتقاء مشاريع برامج اللجنة المحلية للتنمية البشرية قصد تنفيذها بكل حي مستهدف. - تجميع المبادرات المحلية للتنمية البشرية على مستوى الإقليم والعمالة - تضمن تنسيق برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع البرامج الأخرى قيد الوجود أو المرتقبة المبادرة المحلية للتنمية البشرية (برامج أخرى و برامج قطاعية). - تضمن، بالتعاون مع باقي المؤسسات المختصة في الجماعة أو الدائرة الحضرية ، التحكيم بين المبادرات المحلية للتنمية البشرية وأولويات المشاريع الترابية التنموية القطاعية الأخرى - تعبئة الموارد المالية المرصودة الضرورية لتنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية - ضمان تتبع و تقييم برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية على صعيد العمالة و الإقليم - تقديم تقارير ترفع إلى لجنة تسيير المبادرة على رأس كل ثلاثة أشهر - تحديد أهداف العمل التي ترفع إلى قسم العمل الاجتماعي. ومراقبة تدبير الموارد من طرف هذا القسم. - مساعدة قسم العمل الاجتماعي على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ المبادرة المحلية للتنمية البشرية - التعاون مع المصلحة الإدارية والمالية بالعمالة لتتبع التنفيذ المالي حسب الأغلفة المفتوحة والمرصودة والمدفوعة حسب المشروع الجدول المالي. - إخبار كافة الأطراف بمراحل ومعايير إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، ويخبرها كذلك بالموارد المالية المرصودة والإتفاقيات والشرائط المبرمة لتنفيذها. - إحصاء الحاجيات وطلبات التكوين على مستوى كل عمالة ورفعها إلى المستوى المركزي	- العامل (رئيس اللجنة) - رئيس المجلس الإقليمي - ممثلي الغرف المهنية و الجماعات الحضرية و المقاطعات التي تحتضن الأحياء المستهدفة من بينها رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية و يعين السيد العامل هؤلاء المنتخبين. - ممثلو المصالح الخارجية المعنية بالأحياء المستهدفة - ممثلو المجتمع المدني و الذين تم اقتراحهم من طرف جمعيات الأحياء المستهدفة(خصوصا الجمعيات النسائية والجمعيات الخاصة بالشباب) و كذا ممثلو القطاع الخاص النشيط المجموعات النشيطة (الغير رسمية) في الأحياء. - رئيس قسم العمل الاجتماعي الذي يشرف على سكرتارية اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية. - يعمل الرئيس على ضمان تمثيلية متوازنة لجميع الفاعلين الاجتماعيين، خصوصا النساء والشباب، بالإضافة إلى الفاعلين المعوزين. أو يحاول ضمان تمثيلية الأحياء.

2- قسم العمل الاجتماعي

يقوم قسم العمل الاجتماعي بدور كتابة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، لذا يعد مشاريع الإتفاقيات والعقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وحاملي المشاريع باعتبارهم مكلفين بهذه المشاريع، ويتتبع وضعية إنجاز المبادرات المحلية للتنمية البشرية كما ينسق عمل اللجنة الإقليمية واللجنة المحلية للتنمية البشرية ومختلف الأحياء، ويعد تقارير دورية حول ذلك، بالإضافة إلى ذلك يقوم بمساعدة فرق تنشيط الأحياء قصد أداء مهامها وضمان المشاركة المحلية. و لا تعتبر العلاقة بين قسم العمل الاجتماعي وفريق تنشيط الحي تراتبية وإنما تتعلق فقط باختصاصاتهم (المساعدة، الإستشارة والتنسيق). ويمكن لقسم العمل الاجتماعي الإستعانة بمتخصصين وخبراء حسب الحاجيات.

الاختصاصات	تركيبة
- يقوم بدور الكتابة الإدارية للجنة الإقليمية للتنمية البشرية وتنفيذ القرارات المتخذة من طرف هذه اللجنة - إعداد معايير الانتقاء برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على أساس قرارات لجنة تسيير المبادرة واللجنة الاستراتيجية - تتبع وتقييم المبادرات المحلية للتنمية البشرية على رأس كل دورة لفائدة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على مستوى التنفيذ الواقعي والمالي للمشاريع وكذا تقويتها وتدبيرها. - تحديد وتعبئة أعضاء فريق تنشيط الحي، بطلب من اللجان المحلية للتنمية البشرية - يقوم بالتكوين الأولي لفريق تنشيط الحي ويحدد حاجياته التي يرفعها إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية. - تأطير ومساعدة فرق التنشيط وكذا شركائهم المحليين في مختلف المجالات (الإجتماعية، التقنية، المحاسبية، المالية) حسب الحاجيات المعبر عنها من طرف هذه الفرق - ضمان التنسيق وتبادل المعلومات بين اللجان الإقليمية واللجان المحلية للتنمية البشرية ورفع المقترحات والملاحظات وكل المعلومات المتعلقة بالمشاريع وكيفية تنفيذها وكذا التكوين، والتي يدلي بها المستفيدين عن طريق فرق تنشيط الأحياء أو أي طريقة أخرى ملائمة. - تنسيق عمليات الجماعات التي تهم مجموعة من الأحياء - إعداد مشاريع الإنفاقيات والعقود التي تبرم بين رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية (العامل) البشرية وحاملي المشاريع المنتقاة في إطار المبادرات المحلية للتنمية البشرية - ضمان خضوع جميع العمليات الواقعية والمالية المنجزة في الإقليم للنظام المعلوماتي - نشر وتبادل المعلومات حول مناهج إعداد وتنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية بين كل الأطراف وعبر قنوات خاصة بين مختلف الأحياء، بما فيها معايير الاختيار ومساطر التدبير - إعداد تقارير دورية حول تنفيذ المبادرات المحلية للتنمية البشرية لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية.	- مسؤول قسم العمل الاجتماعي - المنشطون والمنشطات الإجتماعيات (حسب عدد و رقعة الأحياء و الجماعات). وسيتكون نصفهم من النساء - مسيرين للمشاريع (مهندسين أو ما يعادلهم) بالنسبة للمجالات التالية: - التقنية - الإدارية - المحاسبية / المالية - تقويت المشاريع - مساعدين في التدبير يمكن لقسم العمل الاجتماعي الإستعانة بمختصين وخبراء حسب الحاجيات.

3- اللجنة المحلية للتنمية البشرية

تتشكل اللجنة المحلية للتنمية البشرية على صعيد الجماعة أو المقاطعة الحضرية و تتمثل الجهاز المحلي الذي يقوم بإعداد و تقرير و تدبير و تقييم و تتبع برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وينظم مسلسل المشاركة عن طريق فريق أو فرق تنشيط الحي على مستوى كل حي، كما ينسق ويصادق على التشخيص التشاركي، ويقيم مقترحات المشاريع بالتشاور مع الساكنة، ويضع برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية، كما يقدمه و يدافع عنه لدى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد المصادقة عليه و تمويله من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و يترأس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية رئيس المجلس البلدي او ممثله عندما يوجد و يتشكل من 15 عضوا على الأكثر موزعين حسب الجدول أسفله، ولا يعتبر ممثل السلطة المحلية عضوا في اللجنة المحلية للتنمية البشرية. في حالة وقوع نزاع استحال حله، على مستوى اللجنة المحلية للتنمية البشرية يتم رفعه للتحكيم أو وساطة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

تركيبة اللجنة المحلية للتنمية البشرية	الاختصاصات
- رئيس مجلس الجماعة أو رئيس المقاطعة التي توجد بها الأحياء المستهدفة. - 3/1 المنتخبون المحليون المعينون من طرف رئيس المجلس من بينهم اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية. - 3/1 ممثلو مصالح الدولة العاملة في الجماعة أو الدائرة بما فيهم المهندس البلدي. - 3/1 ممثلو المجتمع المدني العاملة بالأحياء المعنية، جمعيات الأحياء و ممثلو القطاع الخاص الموجودين داخل أو بمحاذاة الحي و المجموعات الأخرى المنظمة و الحاضرة بالحي. و يبقى للفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين المحليين اختيار طريقة التعيين. يعمل الرئيس على ضمان تمثيلية متوازنة لجميع الفاعلين الاجتماعيين، خصوصا النساء والشباب، بالإضافة إلى الفاعلين المعوزين. أو يحاول ضمان تمثيلية الأحياء	- تنظيم حملات إعلامية لشرح مفاهيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لسكانة الحي، وإخبار جميع الأطراف المعنية عن طريق فريق تنشيط الحي، بمعيير الإستهداف، الأغلفة المالية المرصودة، والشرائط التي تم إبرامها - تحديد العمليات التي ستنتج لفائدة المجموعات المعوزة بالحي - اختيار أعضاء فريق تنشيط الحي في إطار من الشفافية - تحديد برنامج العمل السنوي لفريق تنشيط الحي لتحقيق الأهداف المتوخاة، وضمان توفر الفريق على الوسائل الضرورية لأداء عمله - تقييم عمل فريق التنشيط الاجتماعي - تقييم واختيار المشاريع المقترحة في إطار المبادرات المحلية للتنمية البشرية - إنجاز برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية وإخبار الساكنة والمجموعات التي تمت استشارتها بعد المصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية للحي من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية - تقديم و الدفاع عن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية لدى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد ضمان قبوله و تمويله من طرف المبادرة المحلية للتنمية البشرية - تتبع التنفيذ العملي للمشاريع المحددة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية خصوصا المصادقة على التقرير الشهري الخاص بحالة تقدم أشغال الإنجاز المعد من طرف فريق تنشيط الحي - المصادقة على التقرير الدوري (المعد من طرف فريق تنشيط الحي) حول حالة إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية لرفعه للجنة الإقليمية للتنمية البشرية - الإخبار المتواصل والمنظم لجميع الأطراف المعنية على المستوى المحلي وذلك على رأس كل دورة. - إخبار مجلس الجماعة أو المقاطعة ومجلس المدينة وذلك لضمان الإلتقائية بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة وبين المبادرة المحلية للتنمية البشرية - تقوية قدرات التدبير المحلية وتعبئة الساكنة لتنمية الحي موازاة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - تنظيم تبادل الخبرات وتسهيل التواصل والعمل على خلق شبكات بين أحياء نفس المدينة أو بين مختلف المدن - جمع مقترحات وملاحظات الأطراف المعنية حول تنفيذ المشاريع والحاجيات فيما يخص تقوية القدرات ورفعها إلى قسم العمل الاجتماعي وذلك لضمان الشفافية والمسؤولية

4 - فريق تنشيط الحي

يشكل فريق تنشيط الحي هيئة تنفيذية ودعم ووساطة بين الفاعلين المحليين، وتساعد على تهيئ الملفات لتمكين اللجنة المحلية للتنمية البشرية من تقييم مقترحات البرامج المقدمة من طرف المجموعات المتواجدة بالحي، ويعمل لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية على تتبع إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية ويساعدها في عملية التواصل مع السكان، ويرفع إليها مقترحاتهم لتنفيذ المشاريع.

و يرأس الفريق المذكور إطار (المنسق) معين من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية باقتراح من الرئيس . يتوفر على إمكانيات تقنية، ومن الأحسن أن تكون له معرفة وتجربة بالمقاربة التشاركية. وتتضمن كذلك قدرات خاصة بالتواصل والتنشيط الجماعي وكذا إعداد المشاريع، ويمكن طلب هذه الخبرة لفائدة قسم العمل الاجتماعي أو شبكة الخبراء وذلك لتتبع إعداد المقترحات والتأكد من جدوى المشاريع و تقدير و تتبع كلفة إنجازها. كما يتولى فريق تنشيط الحي مسؤولية تتبع المشاريع التي تلقى على عاتقه و يقوم بضمان التأطير الاجتماعي و التتبع التقني للمشاريع.

و يتم انتقاء منسق و أعضاء فريق تنشيط الحي من بين أعوان الجماعة أو الإدارة وكذلك من بين المتطوعين في المنظمات الغير الحكومية الذين شاركوا في مشاريع تشاركية. و يتم انتقاء هؤلاء الأعضاء على أساس كفاءتهم و حيويتهم و التزامهم بأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويجب الحرص على أن تكون مختلطة (رجال ونساء)، كما يتم و ضعهم تحت تصرفه و تحت سلطة اللجنة المحلية للتنمية البشرية. وتتكلف إدارتهم أو الجمعية الغير الحكومية التي ينتمون إليها بتأدية أجورهم. وتوضع رهن إشارة الفريق المحلات الضرورية من طرف الجماعة أو المقاطعة، و يتم تحمل مصاريف التسيير الخاصة بفريق تنشيط الحي (المحلات، الأجهزة، الصيانة) في حدود 10% المعتمدة في البرنامج الأفقي وذلك بمشاركة الجماعة مع أخذ بعين الاعتبار للموارد المتاحة.

الاختصاصات	التركيبة
- يقوم دور الكتابة الإدارية للجنة المحلية للتنمية البشرية، وفي حالة وجود عدة فرق يقوم رئيس اللجنة باختيار كاتب اللجنة من بين منسقي فرق تنشيط الحي - تنظيم و تنفيذ جميع عمليات الهندسة الاجتماعية الضرورية بإعداد و إنجاز مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (إخبار السكان، اجتماعات الأحياء، الاستشارة، أبحاث سوسيو-اقتصادية، منوغرافيات، تحديد قنوات التواصل الخاصة بالنساء والمجموعات المهمشة) - رصد الفاعلين المحليين و النهوض بخلق جمعيات ذات كفاءة و نشيطة في الحي. - رصد و تجنيد المجموعات التي تعاني من الهشاشة (المعوزين، النساء، الشباب، المعاقين، الخ) وضمان مشاركتها في إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية - تقديم الدعم التقني، الضروري لعرض مقترحات المشاريع -خصوصا الأنشطة المدرة للدخل- من طرف الأشخاص و المجموعات التي تعاني من الهشاشة والإقصاء. - التعاون مع فرق المكلفة بإنجاز باقي البرامج الأخرى لخلق انسجام و التقائية بينها، خصوصا في مجال التكفل بالمشاريع الاجتماعية - مساعدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية في تحضير برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية - القيام بالمتابعة الاجتماعية الضرورية خلال مراحل ما قبل و ما بعد إنجاز المشاريع. - تتبع و تقييم تنفيذ مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في تقرير يتم إعداده لفائدة اللجنة المحلية للتنمية البشرية - نشر بصفة منتظمة معلومات عن حالة تقدم المشاريع التي هي في طور الإنجاز بالحي، ورفع مقترحات وملاحظات السكان إلى اللجنة المحلية للتنمية البشرية وذلك لتحسيسهم بالمسؤولية أيضا. - تدبير المعلومات وانتظارات السكان وتوجيه الحاجيات وطلبات المشاركة مع إعطاء أهمية كبرى للمجموعات المهمشة - تجميع معطيات حول المبادرة المحلية للتنمية البشرية	- مسؤول فريق تنشيط الحي الذي يتوفر على تجربة في مجال المقاربة التشاركية وإدماج المجموعات المعوزة . - مجموعة من المنشطين والمنشطات الاجتماعيات (حسب رقعة الحي) - في حالة الحاجة ، يمكن للفريق الاستعانة بخبراء وتقنيين وبالخصوص قسم العمل الاجتماعي وشبكة الخبراء

- وصف العمليات المنجزة بالوسط الحضري

يقوم هذا البرنامج على إرادة ترمي إلى تشجيع مشاريع التنمية البشرية قصد التأهيل الاجتماعي للأحياء المستهدفة و إلى دعم العمل عن طريق تاطير اجتماعي يمتاز بالفعالية و ذلك في الوسطين الحضري و الشبه الحضري حسب رقعة الأحياء و تهدف العمليات:

"التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للامية، وتوفير للماء والكهرباء، والسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية."

"تشجيع الأنشطة المتاحة للدخل القار والمدررة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم؛"

"العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة"

الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005

تضع عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بالوسط الحضري من ضمن أهدافها محاربة الإقصاء الاجتماعي والقضاء على الفقر في صفوف السكان المعوزين وتحسين ظروف عيشهم وتقوية إمكانيات إدماجهم . و يتم تجميع عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أربع عناصر:

- 1- دعم الولوج إلى مصالح القرب و إلى التجهيزات الحضرية الأساسية؛
- 2- تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بواسطة الأنشطة المدررة للدخل؛
- 3- دعم العمل و كذا النشاط الاجتماعي و الثقافي و الرياضي؛
- 4- تعزيز الحكامة و المؤهلات المحلية.

و يتعلق الأمر بالنهوض بالمشاريع الصغرى التي تتم وتحسن ظروف استعمال مشاريع التجهيز و كذا تعزيز و تدعيم بعض المبادرات المحلية المنجزة من طرف السكان (المجتمع المدني، الجمعيات و القطاع الخاص) و الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحي.

يسعى البرنامج الحضري للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أول الأمر إلى تعزيز و تنميط العمل العمومي من خلال المشاريع المتواجدة أو المبرمجة بالأحياء المستهدفة. وتبقى المشاريع ذات حجم معين من اختصاص البرامج القطاعية أو/والجماعة أو المقاطعة المعنية.

و على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تستغل بشكل أفضل البنيات و المحلات المتواجدة من حيث التنشيط و المشاركة.

أما التدخلات الواجب تفاديها فتتمثل فيما يلي:

- بناء التجهيزات المدرسية و الصحية التي تدخل في اختصاصات الوزارات المعنية (خصوصا بناء منشآت جديدة)؛
- إنشاء البنيات التحتية أو التجهيزات و التي تتجاوز خدماتها وغلافها المالي مجال الحي.

المحور الثاني: إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

يتم الإعداد للمبادرة المحلية للتنمية البشرية، بمجرد إحداث أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بغية تمكين السكان من وضع مخطط لتنمية حيهم تبعاً لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تشكل برامج المشاريع التي ستجوز وتمول في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه البرامج تعتبر مكملة للبرامج القطاعية والجماعية بالإضافة إلى برامج التعاون، وتتخذ مشاريع المبادرة شكلين أساسيين:

• الأنشطة الميسرة والبسيطة على المدى القصير

تتعلق الأنشطة الميسرة بالمشاريع الصغرى الملبيه للحاجيات المستعجلة والتي تعتبر سهلة الاستيعاب والتنفيذ من قبل الفاعلين المحليين، وذلك اعتباراً لضعف قدراتهم التقنية. ويعول على هذه الأنشطة الميسرة في أن تسمح بتعزيز ثقة الساكنة وتحقيق انخراطها في منهجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر إطلاق أول ديناميكية محلية يتم من خلالها السعي إلى تحميل الساكنة مسؤولية تدبير المال العام.

و نظراً لطبيعة الأنشطة الميسرة فإنه لا يمكن إنجازها إلا أثناء مرحلة انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الأحياء المستهدفة. وقد حدد الغلاف المالي لإنجاز كل مشروع على حدة في مبلغ 30000 درهم، ويتبع مسطرة سريعة في الاختيار في مرحلة إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية. ولا يمكن أن يتعدى الغلاف الإجمالي المخصص لهذه الأنشطة 400.000 درهم على مدى 5 سنوات.

• مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية على المدى المتوسط والطويل

تدخل مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في إطار العمليات البعيدة المدى، وقد تحتاج هذه المشاريع إلى مساعدة تقنية خارجية.

1- مرحلة الإعداد

يتم خلالها تشكيل اللجان المحلية للتنمية البشرية وفرق تنشيط الأحياء و يتم تكوين أعضائها، كما يتم فيها إنجاز المنوغرافيات الخاصة بالأحياء.

المرحلة الأولى: تشكيل اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق التنشيط الجماعي

يتعلق الأمر بإعلام وتوعية الفاعلين المحليين والساكنة بإنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذلك بالأهمية التي تلعبها التمثيلية داخل اللجنة المحلية للتنمية البشرية للدفاع عن مشاريعهم وخلق مؤسسات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الجماعة.

يقوم رئيس المجلس الجماعي بمساعدة قسم العمل الاجتماعي والسلطة المحلية بتنظيم ورش حول إطلاق أهداف وبنيات وطرق عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبالأخص ما يتعلق بتكوين واختصاصات وعمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية و فريق تنشيط الحي. ويستدعى إلى هذا الورش (بكل الوسائل الإعلامية المتاحة) المجلس الجماعي، الموظفون الجماعيين، ممثلي المصالح التقنية، كل التنظيمات الجماعية القانونية بدون استثناء، التنظيمات النسائية، جمعيات الشباب، والخبراء العاملين داخل الجماعة المعنية. في نهاية هذا الورش يتم تحديد أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي ترفع لائحتها إلى العامل الذي يصدر قراراً بتكوين هذه اللجنة.

تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية في دورتها العامة الأولى باختيار أعضاء فريق التنشيط الجماعي اعتماداً على لائحة موضوعات مسبقاً، على أن تعطى أهمية قصوى لتمثيلية النساء. حيث تقوم كل مجموعة مكونة للجنة الإقليمية للتنمية البشرية باقتراح لائحة لأشخاص ينتمون للجماعة والمصالح الإدارية المحلية وكذا متطوعي المنظمات الغير حكومية الذين لهم تجربة في المشاريع التشاركية، ويمكن تطعيم هذه اللائحة بأشخاص خبراء يحددون أثناء هذا الورش، وتوضع هذه اللوائح حسب تمثيلية الأطراف داخل الحي (المجموعات النسائية، جمعيات الشباب الخ).

يتم اختيار الملفات (طلب العضوية، السيرة الذاتية) مع إمكانية إجراء مقابلات مع اللجنة المحلية للتنمية البشرية، التي تنشر لائحة هؤلاء الأشخاص الخبراء الذين تم اختيارهم مع تعليل اختياراتها في اجتماعاتها بالجماعة وأمام اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية. وفي الأخير يتم تكوين لجنة محلية للتنمية البشرية، وفريق تنشيط الحي بكل حي مستهدف في أجل أسبوعين على الأكثر بعد إطلاق الورش.

المرحلة الثانية: تكوين أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي

يعتبر قسم العمل الاجتماعي مسؤولاً عن تحسيس وتكوين أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وموظفي فريق تنشيط الحي، الذين يضعون مخططاً للعمل وميزانية توقعة لإنجاز التشخيص التشاركي. وستنظم ورشات تكوينية في المواضيع التالية (ليست لائحة نهائية):

- دليل المساطر
- مسطرة تحديد الأنشطة الميسرة: جدادات نموذجية
- تسيير الاجتماعات
- التشخيص التشاركي
- الزعامة، تحريك وتدبير النزاعات
- التتبع والتقييم
- التواصل والإعلام الجماعي

في نهاية هذا التكوين، تنجز اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي مخطط عمل وميزانية توقعة لإنجاز التشخيص التشاركي، وتصرف هذه الميزانية في إطار 10% من الغلاف المالي المخصص للبرنامج الأفقي المخصصة لتسيير فريق تنشيط الحي.

المرحلة الثانية: وضع المنوغرافية

يتعلق الأمر بتحسيس وإخبار الساكنة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذلك تنظيم لقاءات تشاورية سريعة مع السكان وجمع معطيات حول الحي التي ستؤدي إلى إنجاز منوغرافية معللة اختيار الحي كباقي الـ 264 حياً المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتنفذ مرحلة الإخبار من طرف فريق تنشيط الحي، تحت مراقبة اللجنة المحلية للتنمية البشرية على الشكل التالي:

- ينظم حملة إعلامية لفائدة السكان تتمحور حول أهداف وأجهزة ومناهج عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تعطى أهمية كبيرة لتركيبية واختصاصات الأجهزة المحلية للمبادرة، ويعمل فريق تنشيط الحي على توضيح مساطر ومعايير اختيار الأنشطة الميسرة ومشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع التركيز على خصوصيات الأنشطة المدرة للدخل (الملحق 8)
- تعتمد هذه الحملة على كافة وسائل الإعلام (مكتوبة ومسموعة) المتوفرة لدى فريق تنشيط الحي بما فيها وسائل التواصل التقليدية، لذا على هذا الفريق أن يبذل مجهوداً خاصاً لتحديد وسائل وقنوات التواصل التي يتمكن من الوصول إلى النساء، الشباب والمجموعات المهمشة، ويجب بالضرورة تنسيق العمليات الإعلامية ونشر أخبار منسجمة لهاحمولة قوية وغير متناقضة.

فيما بعد ينجز فريق تنشيط الحي المنوغرافية:

- بالحصول على معطيات الخاصة بخصائص مختلف المجموعات الاجتماعية والمنعشين الإقتصاديين الذين يعيشون داخل الحي، كما يقوم بجرد وفحص كافة الوثائق الخاصة بالحي قصد جمع المعطيات والأرقام حوله، مع مشاركة مختلف المجموعات الاجتماعية المتواجدة بالحي. يستعمل فريق تنشيط الحي وثائق وكتيبات خاصة بالمنوغرافية (أنظر الملحق 2)
- يعد فريق الحي وثيقة ملخصة لمنوغرافية الحي، التي تضم وضعية الحي من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها والمعطيات المتوفرة بشكل ملخص (10 صفحات على الأكثر) وتضم بالخصوص الخمس نقاط التالية:

- **الساكنة:** مميزات السكان: نبذة تاريخية، العدد الإجمالي، الساكنة النشيطة، توزيعها حسب السن، الجنس، توزيعهم داخل الحي، تحديد الساكنة المعوزة والموارد البشرية المتوفرة (عدد العاطلين حسب مستواهم الدراسي، الموظفين و أطر الإدارة والجماعات وأطر المنظمات الغير حكومية، النساء المسؤولات والفاعلين الإقتصاديين).
- **البنيات التحتية الأساسية:** التجهيزات الخاصة بالماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الهاتف، النظام العقاري، المؤسسات التعليمية، مراكز الإيواء والمراكز الصحية.
- **الأنشطة الاقتصادية:** تتضمن مجموع الأنشطة الاقتصادية المهمة: القطاعات، اليد العاملة المشغلة، الأسواق المستهدفة عدد العاطلين.
- **المجتمع المدني المحلي:** الجمعيات والمنظمات الموجودة: عدد الأعضاء النشيطين، العمليات والميزانية

ويجب أن تتوفر المنوغرافية على المعطيات والمؤشرات المتعلقة بإختيار الأحياء (حجم الساكنة المستفيدة، معدل الفقر، مؤشر التنمية الاجتماعية، وجود وحجم السكن الغير لائق، معدل الفقر، الخصائص على مستوى البنيات الأساسية، درجة التكامل مع البرامج التنموية المحلية المبرمجة في الحي المعني، وجود وحجم مختلف أشكال الجريمة) وسيتم تجميع المعطيات الناقصة عن طريق التشخيص التشاركي أو عن طريق اللجوء إلى الخبراء.

يجب إنجاز منوغرافية الحي في أجل ثلاث أسابيع بعد تكوين فريق تنشيط الحي.

على هذا الأساس يجب إنجاز المرحلة الإعدادية في أجل ستة أسابيع.

2- التشخيص التشاركي

يشكل التشخيص مقارنة اجتماعية تهدف إلى تحديد المشاكل الشائكة و الاختلالات التي تعرفها الأحياء ويتوخى خلق حوار بين الإدارة وسكان الحي .

تتكلف اللجنة المحلية للتنمية البشرية من خلال فريق تنشيط الحي بإنجاز التشخيص التشاركي الضروري للتعرف على الدينامية الاجتماعية وتحديد الأطراف المعنية، وكذا المشاكل وحدتها بالنسبة للسكان و أخيرا الحاجيات والأهداف ذات الأولوية بالنسبة للمجموعات المهمشة على الخصوص و الساكنة على العموم. و يمكن لفريق تنشيط الحي أن يلجأ، حسب الحاجيات، إلى قسم العمل الاجتماعي و إلى شبكة خبراء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. و يضطلع التشخيص بالمهام التالية:

- تنظيم اجتماعات الحي من طرف فريق تنشيط الحي يترأسها عضو باللجنة المحلية للتنمية البشرية ويستهدف كل اجتماع فئة معينة من بين سكان الحي وعلى الخصوص السكان الأكثر فقرا. كما أن هذه الاجتماعات تعد منبرا للحوار و تتوخى على تحقيق الأهداف التالية:
- إحصاء مختلف المشاكل التي يعيشها السكان و تصنيفها حسب الأولوية و رصد اهم الحاجيات المعبر عنها من طرفهم (التجهيزات الساسية، المرافق العامة، الشغل)؛
- تحديد الإمكانيات ونقط القوة المتوفرة بالحي وأيضا الأشخاص الذين بإمكانهم تسهيل تنفيذ المشاريع المبرمجة
- تحديد أسباب الفقر والإقصاء، وكذا العلاقات الدينامية المسجلة داخل الحي والأحياء الأخرى، ومشاكل الفئات المعوزة والمجموعات المهمشة بالحي، مع تحديد الأشخاص الذين يعانون والمهددين بالوقوع في حالة الهشاشة القصوى (اللاشرعية، الأسر الغير مستقرة، ضعف الدخل أو عدم استقراره)
- جمع آراء السكان حول الحلول والعمليات المقترحة
- الحصول على المعلومات الأولية حول المشاريع المقترحة إنجازها وإحصاء قنوات التواصل والإعلام المستخدمة من طرف المجموعات المستهدفة والأطراف المعنية.

- على إثر مشاورات و الاجتماعات يعد كل من اللجنة المحلية للتنمية البشرية أعوان فريق تنشيط الحي مجموعة من الجاذبات التي تبين كافة نقط الحي التي تعتبر خطيرة او ناقصة من طرف السكان و كذا قائمة للأفكار المشاريع و العمليات المنبثقة عن هذه الاجتماعات. إن العناصر المحددة يتم وضعها في مخطط تشخيص ميداني.
- إن هذا العمل يصبو إلى تشخيص المشاكل الشائكة ورصد الفرص و الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للسكان و الذين يشكلون المحاور الاستراتيجية للتطوير الذي يعتبر الهدف الأساسي لبرنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية.
- تقديم نتائج التشخيص التشاركي للسكان عبر اجتماعات في الأحياء والتي يمكن أن يكون موضوعها، الحاجيات، المجموعات الخاصة، وذلك لإغناء المحاور وجمع الملاحظات.

ويجب أن ينجز هذا التشخيص التشاركي في أجل شهر

إن إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الواردة في منوغرافية الحي، التي تضم مؤشرات اختيار الأحياء، وتحليل التشخيص التشاركي الذي يحتوي على جداول تتعلق بالمشاكل والحلول المقترحة من طرف السكان، بالإضافة إلى مخطط تشخيص ميداني.

3- اللجوء إلى الأنشطة الميسرة

يسمح اللجوء على الأنشطة الميسرة بتسريع التنفيذ الواقعي لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك لخلق دينامية وتعزيز الثقة لدى السكان في إطار المنهجية التشاركية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. موازاة مع المسلسل التشاركي يحدد فريق تنشيط الحي الحاجيات المستعجلة ويصدر مسطرة طلب الأنشطة الميسرة السهلة التنفيذ، ويجب أن تتوفر في هذه الأنشطة الشروط التالية:

- الميزانية لا تتعدى أو تساوي 30.000 درهم
- ضعف درجة التقنية
- مدة الإنجاز لا تتعدى 6 أشهر
- التكامل مع عمليات التنمية المحلية المبرمجة
- مشروع لفائدة سكان الحي

و يمكن أن ترد الاقتراحات من:

- جمعيات الحي ومجموعات منظمة داخل الحي؛
- سكان الحي .

و يجب تهيئ مسطرة طلب الأنشطة الميسرة وجدول تنفيذها مسبقا و كذا بلورتها و شرحها للسكان، مع الإعلان عن معايير اختيار المشاريع. و يجب على الجميع أن يكون على علم بجميع مراحل تجميع و انتقاء المقترحات. و يتعين الإعلان عن المقترحات بشأن المشاريع في اجتماع عمومي وتوضع رهن إشارة فريق تنشيط الحي. ويجب أن ترفع هذه المقترحات في أجل 4 أسابيع لفريق تنشيط الحي انطلاقا من يوم نشر مسطرة طلب الأنشطة الميسرة، التي يجب أن تستجيب لمعايير الاختيار والتقييم والمصادقة البسيطة والواضحة للمشاريع التي تشكل المبادرة المحلية للتنمية البشرية كما هي موضحة أعلاه. وتقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية على أساس هذه المعايير بفحص والمصادقة على المقترحات المطروحة داخل أجل أسبوعين.

ولا تكون الأنشطة الميسرة التي يتم إختيارها موضوع مراقبة تقنية بعدية، وتحال على اللجنة الإقليمية على سبيل الإخبار في أجل أسبوعين لفحص مدى إحترامها للغلاف المالي المخصص لها ولمعايير الإختيار، والمصادقة عليها وصرف الأغلفة المالية الضرورية.

وهكذا يتم الإنطلاق في الأنشطة الميسرة في أجل 7 أسابيع ابتداء من تاريخ الإعلان عن طلبها، مما سيمكن من إنجازها على المستوى الميداني بعد الإنتهاء من التشخيص التشاركي مباشرة.

5- طلب مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية

ستمكن هذه المرحلة الحي وكافة الجمعيات المتواجدة به من إقتراح المشاريع التي يلتزمون بإنجازها ويطلبون مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها، وترد هذه المقترحات من :

- الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية
- سكان الحي

يقوم فريق تنشيط الحي، أثناء الإجتماعات مع السكان، بوضع رهن إشارتهم وثائق خاصة بالمشاريع النموذجية وعلى حاملي المشاريع ملئ هذه الوثائق مع الإشارة إلى وصف ملخص للمشروع وطرق إنجازه كما هو وارد في المنشورات المصادق عليها. ويجب أن تستجيب للمعايير التالية :

معايير الاختيار

- الإستجابة لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإشارة إلى البرنامج الذي يدخل المشروع في إطاره (الولوج لمصالح القرب و التجهيزات الحضرية الأساسية و العمل الاجتماعي و الثقافي والديني و الرياضي، تعزيز الحكامة و المؤهلات المحلية).
- الإستجابة للحاجيات التي تم تحديدها خلال التشخيص التشاركي للحي والتي تدخل في إطار المحاور المحددة
- ان تقترح المشاريع وتدعم من طرف مجموعة من الأشخاص المستقرين في الحي (جمعيات، منظمات غير حكومية، مجموعات منظمة، سكان حي متفرع)؛
- السعي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحي و على الخصوص المجموعات الأكثر تهميشا.
- التفكير في طرق تدبير المشروع بعد إنجازه و خاصة فيما يتعلق بمصاريف الاستغلال و الصيانة.
- إذا أقتراح المشروع من طرف مجموعة من الجمعيات يجب أن لا يتعدى سقفا تحدده اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية حسب خصوصيات المنطقة.
- بالنسبة لإستغلال المنشآت أو العقارات لا تتم المصادقة عليه إلا بعد الحصول على موافقة كتابية للمالكين أو لدوي الحقوق

و يتعين على فريق تنشيط الحي أن يشجع و يصاحب إعداد المقترحات عن طريق منح مساعدة مجانية و بالأخص لفائدة المجموعات الأكثر هشاشة وذلك قصد مساعدتها في تحضير مقترحات المشاريع: تحديد المشكل وتقديم الحلول الممكنة و اقتراح مشاريع و فحص الجدوى التقنية و صياغة المقترح. ويمكن لفريق الحي اللجوء إلى المساعدة التقنية لقسم العمل الإجتماعي.

وترفع المقترحات مكتوبة إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية في أجل ستة أسابيع بعد الإعلان عن طلب المشاريع.

3- تقييم مقترحات مشاريع

- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بتقييم للمقترحات بالتشاور مع حاملي المشاريع وتحدد حاجياتها في:
- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بتقييم اولي لمقترحات المشاريع يروم أولا إقصاء المشاريع التي لا تستجيب لمعايير الاختيار و ثانيا إلى اقتراح تحسينات و تقويمات للبعض منها خصوصا التي تكون هادفة.
- و يمكن تقييم هذه المشاريع وفق المعايير التالية على الخصوص:

معايير التقييم

- يجب على المشروع أن يحترم المقاربة التشاركية (مشاركة المجموعات المعنية)؛
- يأتي بحل ناجع للمشكل الذي يسعى إلى تجاوزه أو التخفيف من حدته؛
- يكون قابلا للاستمرار تقنيا وسهل في الإنجاز و كلفته تدخل في إطار الميزانية المخولة للحي؛
- يجب أن يكون المشروع ممكنا من الجانب التكلفة: جميع مراحل الإنجاز ممكنة، يقدم حلا بأقل تكلفة، قيمة مضافة مستقرة
- نتائجها جد إيجابية فيما يخص مكافحة الفقر و الإقصاء؛
- ينوي أصحاب المشاريع تخصيص مساهمة عينية، أو على شكل خدمات أو مساهمة في التمويل؛
- تتوفر المجموعة صاحبة المشروع على المؤهلات الضرورية (التقنية، المحاسبة، الميزانية، التنظيم) لتنفيذ أو إشراك فاعلين آخرين مؤهلين لإنجازه، كما يتوفر أو قادر على الحصول على نظام للتدبير المالي والمحاسباتي المعتبرة كافية بالنسبة للجنة المحلية للتنمية البشرية (من ناحية الموارد البشرية، إمساك المحاسبة، إلخ)
- إستمرارية المشروع معقولة وذات مصداقية
- يجب أن لا يكون المشروع مضرا بالبيئة، وفي الحالة المعاكسة يجب أن تحدد الإجراءات الاحترازية بوضوح (أنظر الملحق 9)
- يجب أن لا يكون المشروع مضرا بالسكان، وفي الحالة المعاكسة يجب أن تحدد الإجراءات الاحترازية بوضوح (أنظر الملحق 10)

- فيما يخص الأنشطة المدرة للدخل يجب أخذ بعين الاعتبار للإجراءات إضافية(الملحق8).
- و يدرس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المقترحات كل واحدة على حدة و يقيّمها حسب نوعيتها مراعاة مع المعايير و أهمية محتواها؛
- يتم تقييم و ترتيب المشاريع حسب كل قطاع و ذلك على أساس هذا التحليل؛
- تقوم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، بعد ذلك، بدراسة مدى مطابقتها مع تصنيفها و ذلك قصد تشكيل مجموعات مشاريع ذات وقع كبير على مستوى الحي.

4- إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية

- في نهاية مرحلة التقييم و التنسيق، تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بانتقاء المشاريع و إعداد برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية للحي المستهدف:
- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بانتقاء المشاريع التي تم تقييمها، ووضع لائحة للمشاريع التي تستجيب للأهداف ذات الأولوية التي اعتمدتها الساكنة بعد التشخيص التشاركي و التي تتكامل فيما بينها وتساهم في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

معيّار التوازن

حفاظا على التوازن والتكامل، تسهر اللجنة المحلية للتنمية البشرية على توزيع معقول للميزانية حسب الأولويات المحددة عند إنجاز التشخيص التشاركي

- تحرر اللجنة المحلية للتنمية البشرية باللغة العربية (أو بالفرنسية عند الاقتضاء) برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الذي يتضمن نتائج التشخيص، الأهداف و المحاور الاستراتيجية لتنمية الحي، ولائحة المشاريع المقترحة من طرف الساكنة ولائحة المشاريع المعتمدة بعد التقييم و الانتقاء. و سوف يشار كذلك إلى صاحب كل مشروع تم تقييمه.
- يجب أن يتضمن برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاص بالحي برنامج ممول من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (الذي لا يجب أن تتجاوز تكلفته الغلاف المالي) وبرنامج ثاني مقترح لتنفيذ وتمويل البرامج حسب القطاعات أو الجماعات في إطار مخططاتها المتعددة السنوات.
- تقوم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بفحص المبادرة المحلية للتنمية البشرية المعروضة من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية على أساس معايير المصادقة مثل:

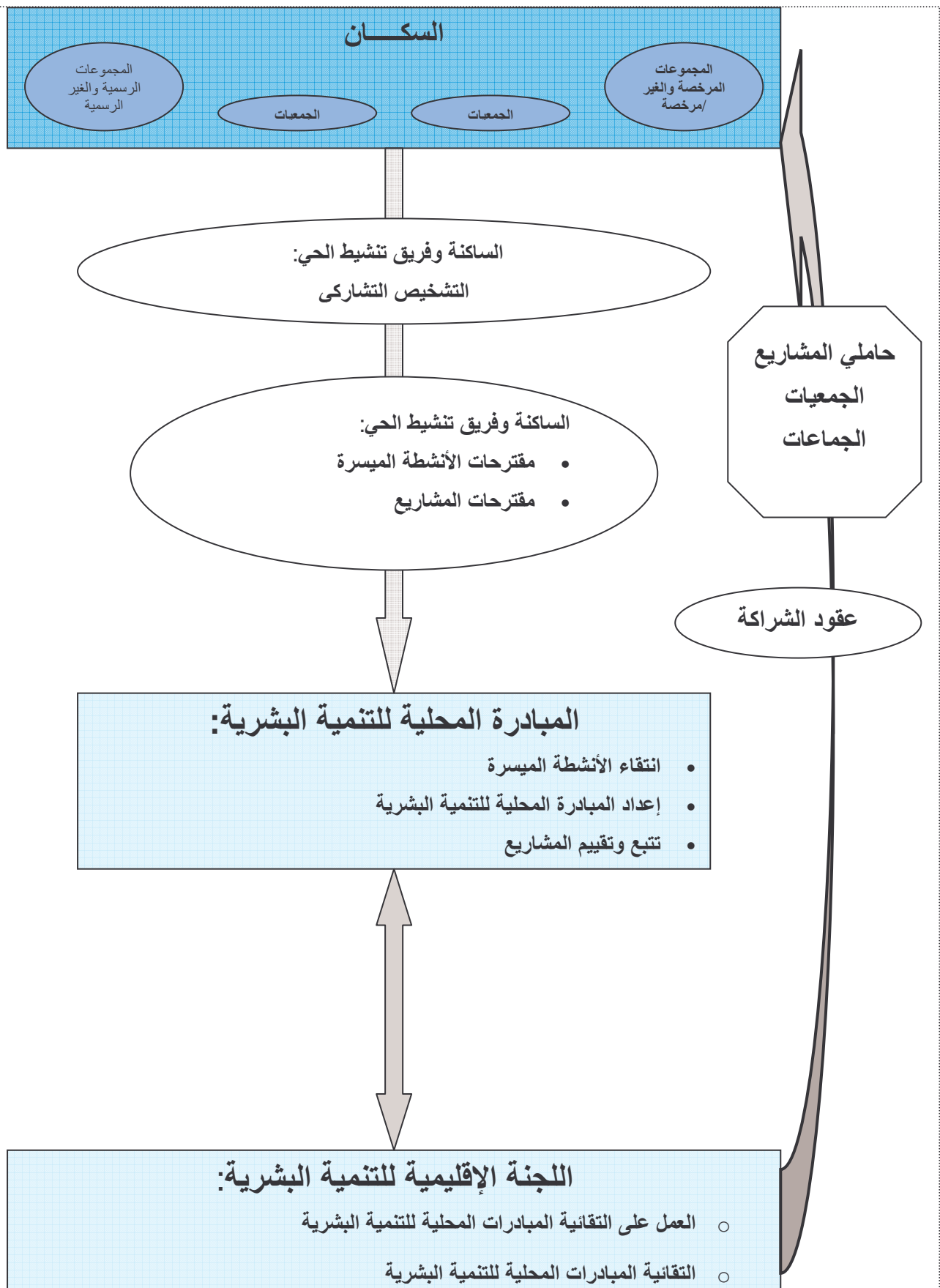
معايير المصادقة

- لا تعوض المشاريع تلك الموجودة أو المرتقبة في إطار البرامج الوطنية و القطاعية و المحلية؛ مع ضمان تكامليتها ودور الرافعة بالمقارنة مع البرامج الأخرى
- لقد تم رصد المشاريع حسب مسلسل تشاركي وكذا تكاملتها مع المشاريع الموجودة والتي تشكل رافعة ولها وقع كبير.
- يجب أن تضمن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية توازنا معقولا بين الأولويات المحددة خلال التشخيص التشاركي
- الكلفة الإجمالية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية المقترحة لدمجها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تتجاوز الغلاف المالي المخصص للحي؛
- الوسائل المتوفرة يجب ان تكون كافية لتنفيذ وتسيير المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

- بعد المصادقة، تصادق اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على المبادرة المحلية للتنمية البشرية و تتخذ الإجراءات الضرورية لتعبئة التمويلات المرصدة قصد إنجازها و تهيئ الاتفاقيات اللازمة و يخبر اللجنة المحلية للتنمية البشرية في مسعى لإعداد الشطر المتعلق بالتنفيذ ميدانيا.
- تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بمساعدة فريق الحي بعرض المبادرة المحلية للتنمية البشرية على الساكنة، في اجتماعات لشرح دواعي الإختيارات والمعايير التي اعتمدت، وكذلك الطريقة التي تمت بها المصادقة. وتقوم كذلك

بتحسيسهم ودعوتهم وتعبئتهم للمشاركة في الإنجاز وذلك بواسطة كل طرق التواصل المتاحة، وتخبر اللجنة المحلية الساكنة أيضا بالإمكانيات المعبئة والإتفاقيات الموقعة قصد إنجاز المشاريع.

يجب أن تتجز كل المساطر المتعلقة بتقييم المشاريع وإنجاز والمصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية، في أجل شهرين تبدأ بتاريخ تلقي مقترحات المشاريع. وبالتالي فمرحلة إعداد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستستغرق خمسة أشهر ابتداء من تاريخ اجتماع إعطاء الانطلاق إلى غاية تاريخ صرف الغلاف المالي المخصص للمبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بالحي.



رسم بياني 1: مخطط تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالوسط الحضري

المحور الثالث : تنفيذ المبادرة المحلية للتنمية البشرية

عندما تتم المصادقة على برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بالحي و ويتم تأمين تمويلها، تبدأ مرحلة الإنجاز فوراً. و من أجل أن تنجز هذه المرحلة في أحسن الظروف و بالفعالية المطلوبة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بعد أن تحصل اتفاقات مؤسساتية و إدارية متعلقة بـ:

- الإشراف على المشروع: مسؤولية إنجاز أو تدبير الإنجاز الفعلي ميدانياً؛
- طرق التسليم و صرف الأموال قصد تأدية المصاريف المترتبة عن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

و يتم تحديد هذه الاتفاقات من لجنة تسيير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و هي قابلة للتحسين حسب التجربة التي سوف تكتسب من جراء تنفيذ المشاريع الأولى للمبادرة المحلية للتنمية البشرية وتأتي الإجراءات المرتقبة لتنفيذ المشاريع كما يلي:

1- الإشراف على المشروع

تختلف طرق و مؤسسات تنفيذ المشاريع و ذلك حسب طبيعة مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية و هكذا، يجب التمييز بين ثلاث فئات من المشاريع:

- المشاريع التي لا يتوفر حامل المشروع على الإمكانيات الكافية الضرورية لتنفيذها بالنظر إلى معايير الاختيار. في هذه الحالة، يجب أن يتكفل بالإشراف على المشروع هيئة مؤهلة لتقديم الخبرة التقنية الضرورية (الجماعة، المصالح الخارجية) أو أن يتم انتدابها من طرف مهنيين (مهندسون معماريون، مهندسون)، ويتعلق الأمر بمشاريع هامة ذات محتوى تقني كبير كافتتاح تجهيزات تتطلب خبرة تقنية أو أشغال البنيات التحتية المهمة أو دراسات معمقة. وقد تكون أيضاً مشاريع مدرة للدخل يفقر حاملها إلى الخبرة والتجربة المطلوبة.
 - المشاريع التي يتوفر حاملها على الإمكانيات الضرورية لإنجازها دون أن يكون خبيراً في مجالها. ويتعلق الأمر في غالب الأحيان باقتناء تجهيزات البناء أو تهيئة البنيات التحتية ذات الحجم الصغير و المخصص لها مبلغ ضعيف (نقط الماء أو غيرها إصلاحات، أعمال صيانة المدارس، المراكز الصحية، المتاجر...) يتوفر حامل المشروع على مستخدمين قادرين على إنجاز المشروع ويتحمل في هذه الحالة المسؤولية في التنفيذ ويصبح شخصية قانونية تتوفر على الأهلية الكاملة للحصول على أغلفة مالية خاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتسييرها.
 - المشاريع التي يكون حاملها خبيراً في الميدان ويتعلق الأمر مثلاً، بمشاريع التنشيط الاجتماعي و الثقافي و التربوي و الرياضي و التكوين و تعزيز الحكامة و الكفاءات المحلية. في هذه الحالات فحامل المشروع يشبه عامل خدمة. ويمكن أن يتعلق الأمر كذلك بمشاريع ذات طبيعة اقتصادية يتكفل بها مهنيين (أنظر الملحق معايير الاختيار). يتوفر حامل المشروع على الخبرة في مجال المشروع ويتحمل في هذه الحالة المسؤولية في التنفيذ ويصبح شخصية قانونية تتوفر على الأهلية الكاملة للحصول على أغلفة مالية خاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتسييرها.
- تقوم فرق تنشيط الأحياء بمساعدة قسم العمل الاجتماعي والمصالح الخارجية عند الضرورة، بتكوين حاملي المشاريع لمدد محدودة في مجال التسيير المالي (المحاسبة، تقوية المشاريع الصغرى، وصل الخدمة الخ). بالنسبة لحاملي المشاريع الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- يقترح كل حامل مشروع، بالمساعدة التقنية لفريق تنشيط الحي والمصالح الخارجية، طرق تنفيذ المشروع، ويعتبر مؤهلاً للتكفل بالمشروع:

- الجمعيات المعتمدة كمشرفة على المشروع. في هذه الحالة، يجب على اللجنة المحلية للتنمية البشرية أن تتأكد، بمساعدة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية و فريق تنشيط الحي بالنسبة للمشاريع التي تم اختيارها بمساعدة قسم العمل الاجتماعي، من أن هذه الجمعيات تتوفر فعلاً على المؤهلات و التجربة المطلوبة لإنجاز المشروع. بالنسبة لتجمع الجمعيات تطبق هذه المعايير على كل جمعية على حدة.

معايير أهلية الجمعيات للإشراف على المشروع

التوفر على الشخصية القانونية

التوفر على التجربة في مجال مزاوله نشاط في الميدان الذي يدخل في إطاره المشروع تماثل على الأقل ما هو مطلوب على مستوى الموظفين والخبرة لإنجاز المشروع؛

التوفر على مسيرين لهم كفاءة مهنية في الميدان لتنفيذ وتسيير المشروع

التوفر على مستوى الموظفين والمساطر، على نظام للتدبير المالي و المحاسباتي يعتبر كافيا، ومطابقا للقوانين الجاري بها العمل خصوصا مسك الدفاتر المحاسبية مدعما بوثائق استدلالية مهمة.

- يجب أن تتوفر الجماعات الحاملة للمشاريع التي تدرج في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية، على المؤهلات الضرورية لإنجاز المشروع، وفي الحالة المعاكسة تفوض عملية الإشراف على الإنجاز لهيئة معينة تتوفر على الخبرة الضرورية.

2- إنجاز المشاريع

بمجرد المصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، يتم عقد اتفاقية شراكة بينها وبين حامل المشروع لإنجاز مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (الملحق 5). ويجب أن تتضمن كل اتفاقية على الأقل مايلي:

- الإشراف على المشروع (المفوض) وإنجازه مع حامل المشروع إذا كان المشروع سينجز من طرف هيئات مختلفة.
- النتائج المنتظرة.
- الميزانية ومساهمة الشركاء
- مراحل الإنجاز وطرق تحويل الأغلفة المالية
- مساهمة ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- مساهمة المصالح الأخرى إلى جانب مساهمة الشركاء الآخرين في الحالات المعاكسة
- جدول تقديم التقارير (تقرير الإنجاز)
- منهجية الإنجاز (الخبرة التقنية المحددة لتتبع الإنجاز، الطرق المتبعة لتقوية المشاريع)
- التزامات مسك الدفاتر المحاسبية والأرشفة وذلك بالنسبة للمراقبة البعدية والإفتاح لمدة 5 سنوات
- فتح حساب بنكي خاص بالمشروع (بالنسبة للجمعيات) أو فتح حساب خصوصي جماعي مفتوح لميزانية الجماعة المعنية (بالنسبة للجماعات)
- تعيين المسير
- مؤشرات فعالية المشروع.

يجب أن تلحق بكل اتفاقية شراكة الوثائق التالية:

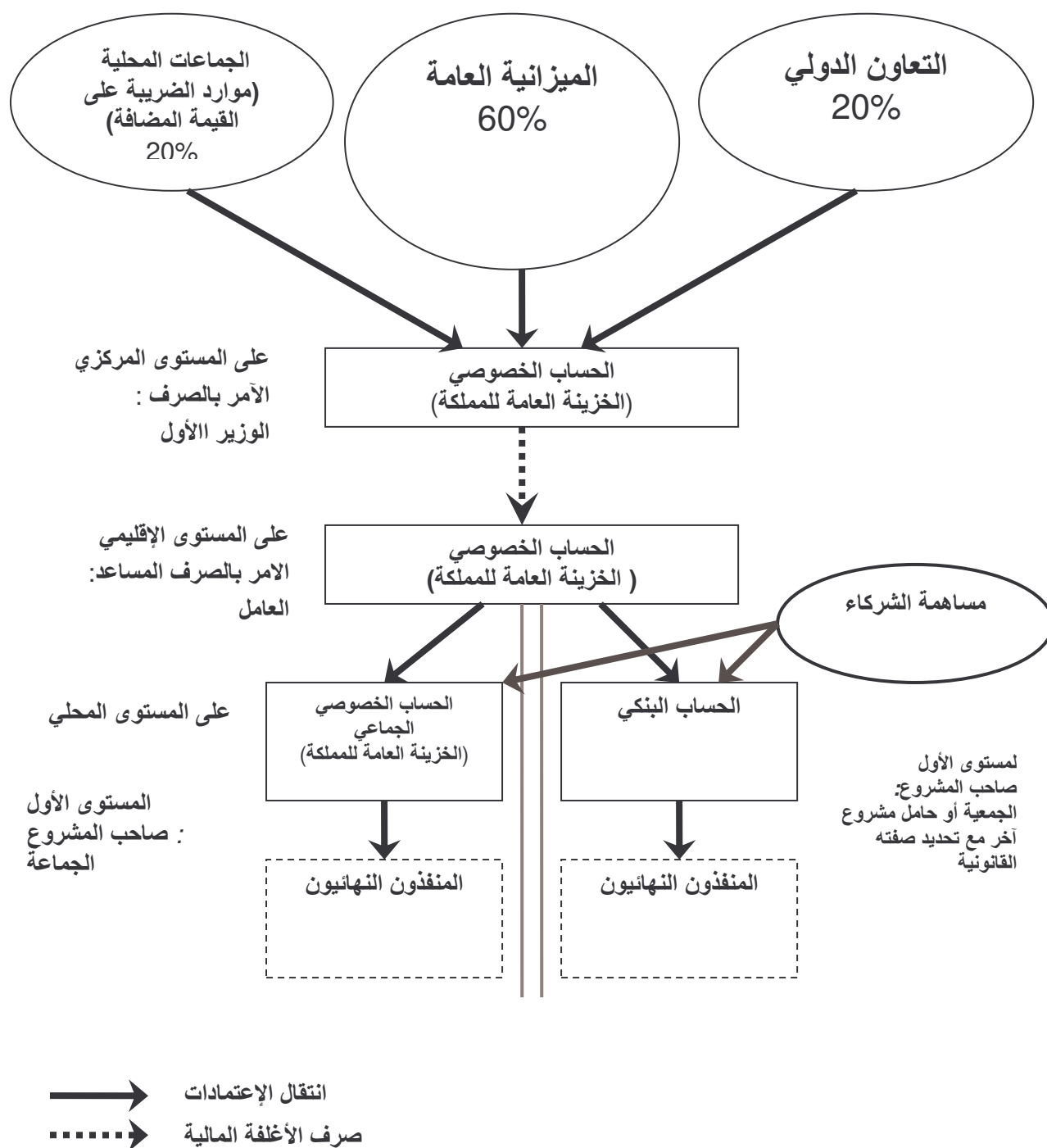
- وثائق المشروع

- محاضر اجتماعات اللجنة المحلية واللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تقرر فيها اختيار المشروع عندما يتعلق الأمر بالجماعات المحلية فإن مساطر تنفيذ المصاريف وتقوية المشاريع هي تلك المطبقة على عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- عندما يتعلق الأمر بالجمعيات فإن المساطر المشار إليها أسفله هي التي يتم تطبيقها. هذه المساطر يجب أن تستجيب للإجراءات الخاصة بالمنافسة والشفافية والمساواة والفعالية وذلك لضمان تحقيق كامل للعلاقة تكلفة-فعالية.

2- صرف الأغلفة المالية وتفويت المشاريع

يتم صرف التمويل الضروري لإنجاز المشاريع عبر مراحل حسب تقدم تنفيذ المشروع، وتبعا لجدول زمني وللطرق المتبعة في تقديم تقارير التنفيذ معتمدا على وثائق استدلالية وبرهانية محددة في اتفاقية الشراكة. كما أن مساهمة الشركاء والمستفيدين تتجز حسب جدول محدد في اتفاقية الشراكة وذلك لحساب المشروع ويتم تحويل هذه المساهمة قبل أي تحويل لمساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المادة 12 من اتفاقية الشراكة). إذا كان تنفيذ المشروع يتطلب:

- إنجاز أعمال التوريد بالمواد والتجهيزات والخدمات بالنسبة لمشاريع الضعيفة التكلفة (سيحدد مبلغها لاحقا)، على حاملي المشاريع أن يلتجئوا إلى استشارة عدة ممولين أو مقدمي الخدمات (ثلاثة على الأقل) قبل تحديد اختياراتهم وتوقيع وصل الخدمة. ويجب ان يتضمن وصل الخدمة بشكل صريح التزامات وحقوق كل طرف بما فيها تبيان الخصائص التقنية بتفصيل، جدول وطرق التسليم والتسلم، أجل الضمان وفي الحالة المعاكسة طرق الأداء. أما بالنسبة للمشاريع المرتفعة التكلفة، فتتبع مسطرة أكثر مرونة، يتم فيها العمل على ضمان التنافسية بطريقة شفافة وعادلة، وسيتم التفصيل في هذه المسطرة لاحقا، سيحدد ملحق اتفاقية الشراكة طرق تفويت هذه المشاريع.
- وكل مشروع أو جزء من المشروع ستقوم جماعة بإنجازه تلحق مذكرة في هذا الصدد باتفاقية الشراكة ويحدد فيها الجزء الذي ستقوم الجماعة بتنفيذه من المشروع والجدول الزمني وطرق هذا التنفيذ (الجدول الزمني، الخصائص التقنية المطلوبة، طرق المراقبة، العلاقات مع المقاولات التي يتم التعاقد معها...).



4-محاسبة المشروع:

يجب على حامل المشروع أن يمسك دفتر محاسبة المشروع ويسجل فيه المصاريف والموارد المرتبطة بنشاط المشروع : على الأقل جرد بالموارد والمصاريف اليومية وجميع العمليات المحاسبية البنكية المفتوحة من أجل المشروع وكذلك دفتر للجرد4

جميع المصاريف يجب أن تؤدي عن طريق تحويل أو شيك واستثناء يتم أداء بعض المصاريف عن طريق حساب حسب شروط تحدد في عقد الشراكة (خصوصا الحد الأقصى لهذه المصاريف).

يملك حامل المشروع دفاتر المحاسبة لخمس سنوات وكذلك الوثائق الخاصة بتقوية المشروع ووصل طلب بما فيها جميع الوثائق والعروض التي تلقاها، وكذلك الوثائق الإستدلالية التي تبين المصاريف المرتبطة بإنجاز المشروع.

5 -مراقبة تنفيذ المشاريع

تعتبر أجهزة حكمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المسؤولة عن إنجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية، تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي بمتابعة مراحل إنجاز المشاريع.

ويقوم كل حامل مشروع بإنجاز تقرير دوري يرفعه إلى اللجنة المحلية للتنمية البشرية يبين فيه وضعية التقدم المالي والمادي للمشروع (بناء على وثيقة لتتبع المشروع يتم تزويده بها). كما ينجز تقريراً نهائياً حول تنفيذ المشروع حسب الشروط المحددة في اتفاقية الشراكة.

و تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بمساعدة فريق تنشيط الحي بجمع التقارير الدورية التي تتوصل بها وإنجاز تقرير واحد يتم رفعه إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

يتم تتبع إنجاز البرنامج الخاص بالمجموعات حسب خمسة مراحل :

المرحلة الأولى :

بعد المصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الحي بنشر المعلومات الخاصة (لائحة المشاريع المحددة) بهذه المبادرة داخل كل الأماكن العمومية (مقر الجماعة، أو مقر الدائرة...):

- لائحة العمليات المحددة والممولة
- أسماء وعناوين حاملي هذه المشاريع
- مدة إنجاز هذه المشاريع
- تكلفة الإنجاز

يقوم فريق تنشيط الحي، طوال مدة الإنجاز بنشر معلومات عن المبالغ التي تم صرفها و معدل إنجاز المشروع بالأماكن العمومية السابق ذكرها.

المرحلة الثانية :

يجتمع فريق تنشيط الحي بالمستفيدين من المشروع وذلك للقيام بما يلي :

- يتفق فريق الحي مع المستفيدين حول طرق جمع معطيات خاصة بمؤشرات إنجاز المشروع المشار إليها في الوثائق الخاصة بالمشروع وعقد الشراكة.
- نشر هذه المعلومات في الأماكن العمومية (مقر الجماعة، مقر حاملي المشروع، مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأماكن أخرى).

المرحلة الثالثة :

خلال الستة أشهر الأولى لإنجاز المشاريع يتم القيام بالعمليات التالية :

- يعقد فريق تنشيط الحي اجتماعا مع المستفيدين من كل مشروع من أجل تقييم تطور إنجاز المشروع خصوصا بالعلاقة مع المؤشرات المحددة سلفا (المرحلة الأولى). إذا كان المستفيدون ينتمون إلى مجموعات مختلفة يجب على فريق الحي أن يجتمع مع كل مجموعة على حدة.
- يتم تنقيط كل مشروع من 0 إلى 5 نقط، حسب مدى تلبية احتياجات المستفيدين وتكون هذه النقط معللة.
- إذا تدخل المقاولون يمكن لفريق تنشيط الحي أن يطلب منه تقييم لعمله وإمكانياته الذاتية.
- يعقد فريق تنشيط الحي اجتماعا مع المستفيدين و المقاول الذي ينجز المشروع وذلك بمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وطرح المشاكل التي تعترض إنجاز المشروع.
- يمكن نشر تقارير خاصة بهذا الاجتماع أيضا في الأماكن العمومية

المرحلة الرابعة :

في الأشهر الستة الأخيرة لإنجاز المشروع يعقد فريق تنشيط الحي اجتماعا مع المستفيدين من كل مشروع من أجل تقييم نتائج إنجاز المشروع خصوصا بالعلاقة مع الطموحات المنتظرة ومع المؤشرات المحددة سلفا (المرحلة الثانية). إذا كان المستفيدون ينتمون إلى مجموعات مختلفة يجب على فريق الحي أن يجتمع مع كل مجموعة على حدة.

المرحلة الخامسة :

يتم التتبع الجماعي لتسيير اللجنة المحلية للتنمية البشرية على رأس كل 12 شهر، من خلال :

- إنجاز فريق تنشيط الحي الاستثمارة يقيم بها عمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية وذلك حسب المؤشرات المحددة من طرف المجموعات أثناء المصادقة على بروتوكول إتفاق مع هذه اللجنة.
- ينضم فريق تنشيط الحي مجموعات متجانسة مكونة من 10 إلى 15 شخصا في الأحياء ويطلب من كل مجموعة تنقيط عمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية من 0 إلى 5 نقط.
- النتائج التي يتم التوصل إليها يتم نشرها بالحي.

6 –الإفتحاص البعدي:

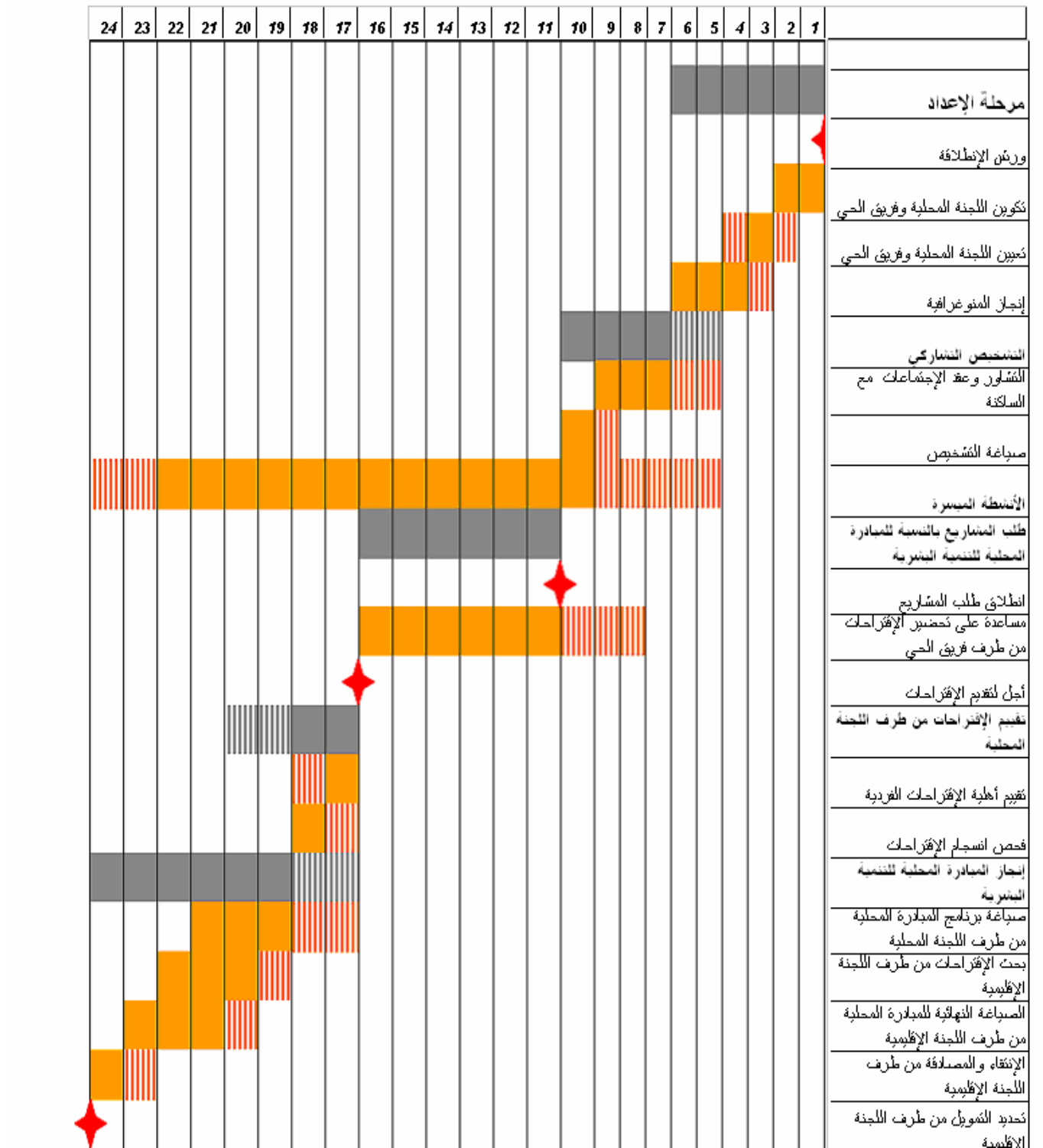
تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة لوزارة المالية بافتحاص عينة تمثل المشاريع التي تمولها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع تقييم واقعها وكذلك تقوم بافتحاص لتسيير أجهزة حكمة المبادرة (اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية).

ويتمحور هذا الإفتحاص البعدي حول الجوانب المالية والتقنية معا. وينتقل المفتحص إلى أماكن إنجاز المشاريع حيث يلتقي بحاملي المشاريع ويتأكد من التنفيذ المادي للمشروع، كما يتأكد من استجابة المشروع للأهداف المحددة و من تطبيق المساطر. ويتأكد المفتحصون كذلك من المحاسبة ومن التسجيل المحكم للموارد والمصاريف في الحساب الخاص بالمشروع وكذلك من إمساك الوثائق الخاصة بالمصاريف المتعلقة بالمشروع.

أما بالنسبة لمراقبة التسيير الجيد لإجهزة الحكامة فإنها تتعلق بمراقبة طرق تسيير اللجنة المحلية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وكذا اليات إتخاذ القرار (الشفافية ونشر تقارير الاجتماعات). كما تتم مراقبة حضور أعضاء جميع هذه اللجان لإجتماعاتها وكذا مدى إتباع المساطر.

تنشر خلاصة هذه الإفتحاصات عموميا.

الملحق: 1 جدول تهيئ المبادرة المحلية للتنمية البشرية



الملحق 2: مونوغرافية نموذجية خاصة بالمجال الحضري

المملكة المغربية

الجهة.....
العمالة.....
الإقليم.....

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مونوغرافية خاصة بالوسط الحضري

حى:.....

السنة 2006

مونوغرافية حي

التعريف بالحي	الجهة
الجماعة	العمالة / الإقليم / عمالة مقاطعة
	الحي والمساحة

I. معطيات الإطار:

السكان

عدد السكان عدد المنازل
عدد السكان النشيطين عدد العاطلين النساء
نسبة الأمية نسبة التمدرس

الأنشطة الأكثر تداولاً

- تجارة ، صناعة تقليدية ، الصناعة ، المهن الخدماتية

الحاجيات في التكوين

التكنولوجية الجديدة للاتصال والإعلام ، خلق مقاولات صغيرة أو تعاونيات ، مهن خدماتية (الميكانيك ، سباكة السيارات)...

II- البنيات التحتية الأساسية:

- الطرق نسبة تغطية الحاجيات %
- توزيع الكهرباء نسبة التغطية %
- التطهير السائل نسبة التطهير %
- توزيع الماء الصالح للشرب نسبة الربط %
- النفائيات الصلبة نسبة التطهير %
- الإنارة العمومية نسبة تغطية الحاجيات %
- النقل الحضرية نسبة التغطية %
- الاتصالات الهاتفية
- عدد المخادع الهاتفية عدد مقاهي الأنترنت

III- التجهيزات الاقتصادية الأولية :

عدد الأسواق عدد المطاحن

عدد الأفران..... عدد المخبرات.....
 عدد الرشاشات..... عدد الحمامات.....
 منظمة النشاط الاقتصادية..... أنشطة أخرى.....

IV- السكن :

- عدد المساكن القانونية.....
 - عدد المساكن العشوائية.....
 - عدد المساكن الآيلة للسقوط.....

V- المناطق الخضراء:

عدد المناطق الخضراء..... المساحة..... هكتار.

VI- الأمن:

عدد الجرائم والوقائع الإجرامية حسب كل سنة (2000-2005).....

VII- المرافق الاجتماعية التربوية والإدارية الموجودة داخل الحي :

أ- مؤسسات التربية والتكوين :

العدد (حصره حسب الفئة ، مدرسة قرآنية ، روض ، مدرسة ابتدائية ، إعدادية ، مؤسسة التكوين المهني ...)

ب- التجهيزات الصحية:

عدد (حصره حسب الفئة : مركز صحي ، مستوصف)

د- التجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية:

نماذج	عدد المؤسسات	الطاقة الاستيعابية	عدد الأشخاص
مساجد			
نوادي نسائية			
حدائق للأطفال			
دور الشباب			
دور العجزة			
مكتبات للمطالعة			
دور الثقافة			
مراكز للاستماع أو التوجيه			
ملاعب للرياضة			

			المجموع
--	--	--	---------

ج- الحياة الإدارية

- دار الجماعة المقاطعة الحضرية.....
- مركز الشرطة معطيات أخرى.....

VIII- البرامج القطاعية الجماعية المبرمجة أو المتوقعة:

وصف المشروع	المؤسسة المسؤولة	عدد المستفيدين	الميزانية	نسبة الإنجاز

XI- الحياة الجموعية بالحي:

اسم الجمعيات	الهدف الاجتماعي مجال النشاط	عدد المنخرطين	تقييم إمكانيات الجمعية	الحاجيات في التكوين

ملحق 3: دليل التشخيص التشاركي

مقدمة

يجب التذكير أن في الأحياء المستهدفة والتي وقع الاختيار عليها، توجد بها مجموعات بشرية معوزة بالنسبة للمجال الحضري المغربي ، ولهذا يجب توفير الظروف الملائمة للعيش الافضل لهذه الفئة الفقيرة، كما وصفها بذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي المؤسس للمبادرة بتاريخ 18 ماي 2005.

ومن جهة أخرى إذا كان قد تقرر منح غلاف بثمانية ملايين درهم لكل حي إلى غاية 2010 فإن هذه المبالغ تساعد على تحسين ظروف عيش الفئات المهددة بالإقصاء، وذلك بتوفير كل الحاجيات المتاحة فإن ذلك يبقى غير كافيا لذا يجب تحديد وتصحيح جميع النقائص .

إن تشخيص الحاجيات لا يحتاج إلى كثير من الدراسات العلمية الدقيقة لاستثمار المبالغ المخصصة في كل سنة داخل الأحياء الفقيرة . ولهذا يجب إبعاد كل فكرة التطوير المبالغ في التشخيص: **إن هذا التشخيص يجب أن يهيئ عن طريق مساهمة السكان** (فالأشخاص هم أدرى بمعرفة حاجاتهم لذلك يجب الاتصال بالسكان والاستماع لهم للتعبير عن حاجاتهم، كما يجب القيام بزيارة ميدانية للإطلاع عن حالة البنيات والتجهيزات الأساسية الموجودة والتي يجب إصلاحها .

إن النموذج الأنسب للتشخيص لا يستوجب تجميع لائحة طويلة من المعلومات . فمن الأليق أن تقوم بتحليل أولى ، أي استجواب السكان عن حاجاتهم وعن مواقع الخلل في سوء التمييز، ويجب **على التشخيص التشاركي أن يهتم ليس بوضع اليد على مكامن الضعف بل العمليات اللصيقة بالحياة اليومية للسكان أي العمليات الضرورية** والتي تحمل معها العديد من الآمال والطموحات ، وتحفز على التطوير المستمر ، مع اجتناب المشاريع التي تفوق قيمتها الغلاف المالي المتاح، كذلك اجتناب خلق انتظارات كبرى لدى المستفيدين مما قد يؤدي إلى خيبة الأمل .

إن التجربة قد أبانت على أن كل المشاريع التي اقترحت من طرف السكان، وتعرف اهتماما كبيرا لدى المستفيدين قد لقت استحسانا ونجاحا كبيرين .

إن التشخيص التشاركي ليس منهجية تقنية فحسب بل هو منهجية اجتماعية، لذا يجب الاهتمام بالمشاريع المقترحة وذات الأولوية بالنسبة للمستفيدين، لهذا يجب تحديد المجموعات التي ستسهر على تنفيذ المشروع وقياس مستوى مساهمة المستفيدين في تسيير المشروع . يعتبر اختبار الظروف التقنية للإنجاز وتهيئ التصاميم وتقييم الأشغال، من المنهجيات الضرورية والأساسية لضمان نجاح كل العمليات المطلوبة من طرف السكان، وتسهيل عملية الإنجاز.

التشخيص التشاركي :

إن منهجية التشخيص التشاركي يمكن تطبيقها، بشكل واضح وسهل داخل الأحياء المستهدفة لمحاربة الإقصاء الاجتماعي . وهذه المنهجية يمكن تلخيص مراحلها الأساسية في:

المرحلة 1 : الإخبار

- * إخبار السكان بأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واختيار حيهم والمراحل الكبرى لإعداد المشروع .
- * تحديد بعض الاجتماعات للحوار مستقبلا، تم تحديد منهجية استقطاب المشاريع وكذا تهيئ برنامج على مدى خمس سنوات .

* تحديد مقر فريق تنشيط الحي ، والخدمات التي يمكن تقديمها للسكان (الإعلام ، مساعدة لإعداد وتهيئ المشروع ، عقد لقاءات بين مختلف الأشخاص الذين يعتزمون إعداد نفس المشروع بتحديد مجالات يمكن عرض المشاريع) ،

* تحديد المجالات التي يمكن تقديم مشاريع بصددها ومعايير انتقائها.

* التأكد من تكوين اللجنة المحلية للتنمية البشرية ونشر أسماء أعضائها قصد الإتصال بهم من طرف كل من يهمه الأمر، وتحديد مهام اللجنة المحلية للتنمية البشرية.

* جرد لقنوات ووسائل التواصل داخل المجموعات المستهدفة.

وهذه المعلومة في بداية المشروع يجب أن تمر عن طريق جميع الوسائل الأساسية والمتاحة : مثل وسائل الإعلام السمعي ، والمرئي والمكتوب في الأسواق وعن طريق المصققات في البنايات العمومية وإرسال هذه الأخبار إلى جميع الجمعيات المسجلة ونشرها وسط الأشخاص الذين يعملون في مجال العقار بالأحياء .

هذه المرحلة يجب أن تكون مسيرة من طرف اللجنة المحلية للتنمية البشرية بمساعدة فريق تنشيط الحي والجمعيات.

المرحلة 2: التشاور

يتعلق الأمر بتنظيم اجتماعات مفتوحة داخل الحي، التي يجب أن تكون مكثفة لتفادي اكتظاظ الحاضرين فيها. إن الاجتماع الأول يجب أن يكتسي طابعا رسميا ويستدعى له جميع أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي تستدعي بدورها جميع القوى الفاعلة بالحي : جمعيات، جمعيات غير حكومية ، شركات منظمة (في المجالات الإجتماعية والثقافية والرياضية) منتخبون ، شخصيات ممثلة ومعروفة ، مسؤولون رئيسيون لمختلف التجهيزات العمومية الجموعية (الصحة ، التعليم ، السكن) . ويتم تقديم طرق ومنهجيات العمل تناقش فيه نقط الضعف والقوة في الحي ، عناصر التشخيص وكذا الحاجيات ذات الأولوية لدى الساكنة .

أما الاجتماعات الأخرى فستعرف نوعا من الليونة، وتعد بالتنسيق مع الجمعيات، الفاعلين الاجتماعيين والمجموعات المعنية والهدف من ذلك هو تمكين المنظم من ضمان حضور جزء من المساعدين (الأعضاء والمنخرطين) على أن تبقى مفتوحة للعموم. ويكون عدد هذه الاجتماعات نسبيا مرتفع كي يسمح بحضور عدد معقول، وينظم في أماكن تمكن من الحوار المفتوح وبدون وسائل تقنية (مكبرات الصوت). ويجب تحديد أوقات الاجتماعات للسماح لجميع الفئات بالمشاركة والحضور (خارج أوقات العمل بالنسبة للعاملين، وأثناء أوقات دراسة الأطفال بالنسبة للأمهات، وخلال النهار بالنسبة للشيوخ والعاطلين).

على العموم يجب تنظيم على الأقل اجتماع لكل فئة تتكون من 1000 نسمة داخل الأحياء الكبرى، وتوفر الظروف اللازمة لحضور النساء والفئات المعوزة. ويعلن فريق تنشيط الحي عن مكان ووقت الاجتماع عن طريق كل وسائل الاتصال التي ستمكن من حضور الفئات المهمشة حتى ولو تطلب الأمر التنقل إلى أماكن سكنها.

ويرأس هذه الاجتماعات عضو من اللجنة المحلية للتنمية البشرية، ذا سلطة معنوية ، ويقوم بتسيير هذه الاجتماعات منشطين اجتماعيين من فريق تنشيط الحي .

ولهذه الاجتماعات 3 أهداف :

- أخذ فكرة عن الطريقة التي ينظر إليها السكان لمختلف حاجيات الحي ، وعلى أي أساس يرتبون أولوياتهم والخصائص في البنايات التحتية والتجهيزات والخصائص في المرافق العمومية الحضرية وذلك بتحديد المناطق الرئيسية التي هي في حاجة إلى البنايات التحتية والمرافق العمومية .

- تقييم أسباب الفقر والمشاكل التي يواجهها طالبي الشغل .

- جمع المعلومات الأولية حول ما يرغب السكان القيام به، بالنسبة للمشاريع التي يعتزمون إنجازها و عن المشاريع التي هي في طور الإعداد من طرف الجمعيات ومختلف المجموعات.

لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه اللقاءات يجب على المنشط ان يتوفر على تكوين خاص في تقنيات تنظيم وتسيير الاجتماعات واستخدام طرق ومناهج سهلة في تسييرها، وكيفية تقادي النزاعات ودفع المشاركين إلى التوصل إلى خلاصات جماعية، وكذا كيفية صياغة الانتقادات والاقتراحات بطريقة توضح المضمون، وكيف يتم تهئى محضر الاجتماع فوراً بطريقة متفق عليها مع المشاركين قصد إعداد قاعدة موضوعية وتحضيرية لأعمال الاجتماعات .

المرحلة 3 : إنجاز تشخيص تشاركي للحي

أثناء مدة التشاور وتنظيم الاجتماعات، فمن الأفضل زيارة الحي (الفاعلين الاجتماعيين والتقنيين وفريق تنشيط الحي) وذلك للوقوف عن كتب بمعية المتدخلين على الحاجيات والمناطق والتجهيزات وتسجل الانتقادات أو النواقص في محاضر ملخصة لهذه الزيادات (معززة بصور توضح الوضعية الأصلية للأماكن والتغييرات المزمع إنجازها) هذه المحاضر يجب أن تتجز في شكل موحد وذلك لتمكن من جرد كامل لحاجيات الحي.

وفي نهاية المشاورات والاجتماعات، تنجز اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء فريق تنشيط للحي مجموعة من الوثائق التقنية توضح جميع حاجيات الحي التي عبر عنها السكان. كما يجب تكوين ملفا لجرد أفكار المشاريع والعمليات التي تقترح في الاجتماعات. كل هذه المعطيات تتم صياغتها في مخطط. كما تشكل المادة الأساسية والضرورية، بالإضافة إلى منوغرافية الحي، لصياغة المبادرة المحلية للتنمية البشرية، بعد التحقق بشكل دقيق من استجابته للأهداف المسطرة.

فهذه المرحلة من العمل موجهة نحو التشاور مع السكان والمتدخلين وكذلك جمع الانتقادات وأفكار المشاريع المطروحة. لذا ليس هناك حاجة إلى معلومات تقنية خاصة . ومبدئياً لا يمكن عقد إلا اجتماعاً واحداً في اليوم، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية، مما يجعل المدة المطلوبة على الأقل من ثلاث إلى أربع اسابيع بالنسبة لمرحلة الاخبار والتحسيس.

وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى إنجاز تشخيص للحي يتضمن الحاجيات الملحة والخصائص المسجل وكذا الإمكانيات المتوفرة لدى الساكنة. ودون الحاجة إلى تدخل الخبراء، إذا كان مصاحباً بصياغة " استراتيجية " للمحاور المسطرة كأهداف لبرنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية. وتتضمن كذلك مقارنة بين الأحياء المستهدفة والغير المستهدفة مع تحديد نقاط الضعف والعراقيل التي تتم مواجهتها، الحاجيات التي لديها الأولوية، المجالات التي تعتبر حيوية وتستدعي التدخل الفوري. هذه الرؤية الإستراتيجية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية تحاول موقعة الحي داخل الجماعة أو الدائرة وتحديد الأخطاء التي يجب تصحيحها. هذه الوثيقة الإستراتيجية ليست مخططا ولا برنامجاً إلا أنها ستمكن من تحديد التوجهات العامة التي على أساسها يتم تقييم وترتيب المشاريع تبعا لرؤية شمولية.

الملحق 4: نموذج ورقة اقتراح المشاريع

ورقة المشروع

	الجماعة
	البرنامج
	الجدول
	اسم المشروع
	وصف المشروع
	محل المشروع
	الهدف
	مكونات المشروع
	مدة الإنجاز (الشهر)
	تاريخ الإنطلاق
	الساكنة المستهدفة
	المبلغ الإجمالي
	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
	المبلغ المرصد

نسبة الإنجاز الوضعية الملاحظات التوقعات الملاحظات

					الوضعية المادية لإنجاز المشروع
					الوضعية المالية للمشروع

لائحة الشركاء الماليين

الأمر بالصرف المساعد

العمليات الممولة	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الملحق 5: مقترح حول قواعد تسيير اللجنة الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية

من أجل ضمان شفافية تسيير أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على كل لجنة إقليمية ومحلية للتنمية البشرية، أن تتوفر على نظام داخلي بسيط ينشر بشكل عام على الجماعات المعنية، ويمكن تحيين هذا النظام الداخلي على رأس كل سنة. ويتطرق هذا النظام الداخلي على الأقل للنقاط التالية:

- مدة العضوية في اللجان الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية.
- تاريخ الاجتماعات العادية.
- الشخص الذي له الأهلية للدعوة إلى الاجتماعات الإستثنائية وفي أي الحالات.
- طرق اتخاذ القرار:
 - تحديد شبكة لاتخاذ القرار: معدل التصويت الأعضاء حسب الفئات الممثلة (المنتخبين، الموظفين، الجمعيات).
 - القرار المتخذ بالأغلبية النسبية للحاضرين
 - القرار المتخذ بأغلبية الثلثين (مثل تعديل النظام الداخلي).
- الكتابة والوثائق: ماهي الوثائق التي يجب إنجازها والإحتفاظ بها من طرف اللجان الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية.
 - محاضر الدورات والجلسات.
 - لوائح المشاريع والأنشطة الميسرة المقترحة من طرف اللجنة المحلية على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.
 - لوائح المشاريع والأنشطة الميسرة المصادق عليها من طرف اللجنة المحلية أولاً ثم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية فيما بعد.
- تدبير الخلافات وسوء الفهم: خارج اختصاص رئيس قسم العمل الإجتماعي وفريق تنشيط الحي أو الجماعة يمكن للجان الإقليمية والمحلية التدخل لحل الخلافات التي قد تطرأ بين الأشخاص أو الجماعات أو الجمعيات.

الملحق 6: استمارة خاصة بالحفاظ على البيئة

لا	نعم	هل سيكون للنشاط أو المشروع الصغير	
		تأثير على موقع طبيعي (غابة، منطقة رطبة، سكن طبيعي، هواء)	1
		تأثير على منطقة ثقافية، تاريخية، أثرية	2
		تأثير على ولوج السكان المحليين لسكناهم، ممتلكاتهم، موارد حيوية تساهم في بقائهم أو في الحصول على خدمات مرافق عمومية	3
		تأثير على التربة (تعرية، إنجراف، الملوحة)	4
		تأثير سلبي على المياه السطحية أو الجوفية (الكم، والكيف)	5
		تأثير على الهواء (دخان، غبار، تلوث)	6
		تأثير على تدبير النفايات (السائلة، والصلبة)	7
		تأثير سلبي على الصحة وسلامة السكان المحليين	8
		تأثير سلبي على المجموعات الغير معنية بالمشروع	9
		وهل يستلزم المشروع ؟	
		استعمال مواد وتجهيزات كيميائية	10
		بناء سد من 15 م أو أكثر	11

نتائج التحليل الأولى

يجب صياغة نتائج أجوبة الأسئلة على الشكل التالي:	
1	جميع الأجوبة كانت ب"لا" : في هذه الحالة ليست هناك حاجة للتقييم الإضافي
2	هناك بعض الأجوبة على الأسئلة ب "نعم" من 1 إلى 5 : يجب مناقشة أهلية العملية أو المشروع الصغير مع فرقة التنشيط الجماعي / الحي واللجنة المحلية للتنمية البشرية
3	هناك عدة أجوبة ب "نعم" من 6 – 11 : في هذه الحالة وجب انتقاء الممارسات الجديدة والإحتياطات الوقائية للعملية أو المشروع ومناقشتهم مع فرقة التنشيط الجماعي / الحي واللجنة المحلية للتنمية البشرية للبت في حالة وجوب تقييم بيئي

الملحق 7: استثمار اجتماعية

1- بطاقة المعلومات العقارية

في إطار السير العادي للمشاريع العمومية أو ذات المصلحة العامة بالمغرب تتضمن إقتناء أراضي والمستندات الأساسية المتوفرة من أجل تحضير عمل لجنة التحقيق.

هذه المستندات الأصلية تتضمن بصفة عامة النقاط التالية :

- تصميم تفصيلي للقطعة الأرضية
- شهادة من المحافظة العقارية تثبت الوضعية القانونية للقطعة الأرضية في سياق حقوق الملكية.
- نسخة من مستندات التخطيط الحضري الذي تنتمي إليه القطعة الأرضية.
- جميع المعلومات الضرورية.

إننا نقترح أن تكتمل هذه الترسة من المراجع بوضع وصف سريع لإحتلال القطعة الأرضية الذي يجب أن يستجيب للأسئلة التالية :

- هل هناك احتلال دائم للقطعة الأرضية ؟
- إذا كان نعم، على أي شكل ؟
- هل هناك إحتلال موسمي للقطعة الأرضية ؟
- هل هناك إستعمال للقطعة الأرضية من طرف الجوار ؟
- إذا كان، نعم، على أي شكل ؟

2- الجداول

جدول 1 : الخصائص السوسيو إقتصادية للأسر المعينة

				التعريف بالأسرة
				إسم رب المنزل
				عدد الأفراد
				عدد الأطفال أقل من 13 سنة
				عدد الأشخاص أقل من 60 سنة
				عدد التلاميذ / الطلبة
				القطع المحتلة
				وصف البنايات المنجزة
				إستعمال الممتلكات (مسكن، مقاولات)
				تأثير عام أو نسبي
				قانون الإحتلال
				مصدر الدخل
				المسافة بين السكان ومقر العمل
				المسافة بين المسكن والمدرسة
				مختلفات

جدول 2 : خصائص الأنشطة الإقتصادية المعينة

				تحديد النشاط
				رئيس المقولة
				تحديد الأسرة
				السن
				نموذج النشاط
				عدد الموظفين
				معدل الدخل الشهري
				إتجاه الإنتاج
				مقر البيع
				مدة الإستقرار
				مختلفات

جدول 3 : التأثيرات المفتعلة من طرف تنقل الأسر

				تحديد الأسرة
				المساحة الضائعة
				المسكن الضائع
				ضياح الدخل
				ضياح مقرون بصعوبات الولوج
				ضياح مقرون بالمصالح التربوية
				ضياح مقرون بالمصالح الصحية
				ضياح مقرون بالمصالح العمومية
				ضياح الشبكات الاجتماعية
				مختلفات

جدول 4 : التأثيرات المفتعلة من طرف تنقل الأنشطة

				تحديد النشاط
				رئيس المقولة
				المساحة الضائعة
				ضياح المقر
				ضياح الدخل
				ضياح الشبكات الاقتصادية
				مختلفات